مشكلة البطالة الريفية في الدول النامية، أسبابها وآثارها

أ.مهدي عمر - جامعة سعيدة
أ. هاشمي الطيب- جامعة سعيدة

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تقديم نبذة عن واقع البطالة الريفية في الدول النامية من حيث الأسباب و الآثار المترتبة عنها حيث عالجنا هذه الإشكالية ضمن أربعة محاور خصص الأول و الثاني منها لمعالجة مفهوم البطالة، و إحصائيات عن البطالة في دول العالم أما المحور الثالث و الرابع فخصصناهما لإعطاء نبذة عن البطالة الريفية و آثارها على دول العالم النامي على التوالي.

الكلمات المفتاحية: البطالة، البطالة الريفية، الدول النامية.

Abstract :

This articl aims to give an overview of the reality of rural unemployment in developing countries in terms of the causes and implications about where we addressed this problem within the four axes devoted the first and second ones to address the concept of unemployment, and the statistics on unemployment in the world. In axes third and fourth so we tried to give an idea of rural unemployment and its impact on the developing world, respectively.

Key Words :Unemployement .rural unemployement developing countries

مقدمة:

تعد البطالة من أهم المشكلات التي تواجه السكان في القديم والحديث، وتعتبر معضلة وقضية محرجة ومؤسفة تنتشر وتتزايد في كثير من بلدان عالمنا المعاصر، ولذلك فإن الحد من البطالة تعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية المعاصرة، إلا أن بلوغ هذا الهدف بعيد المنال في ظل موجة الليبرالية الاقتصادية التي تسود في الوقت الحاضر، وأخذت البطالة حظا كبيرا في الفكر الاقتصادي والمدارس الاقتصادية، وليس هو قصد الدراسة، بل نكتفي بذكر التعريف والأنواع دون شرح، ثم نعرج مباشرة إلى البطالة الريفية، مع ذكر الأسباب والآثار الناجمة عنها، السؤال الجوهري هو:

ما هو واقع البطالة الريفية وما هي الآثار الناجمة عنها؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا هذا البحث إلى أربعة محاور هي:

المحور الأول: مفهوم البطالة، أنواعها

المحور الثاني: حجم البطالة في دول العالم(المتقدمة والنامية)

المحور الثالث: البطالة الريفية

المحور الرابع: آثار البطالة الريفية

المحور الأول: مفهوم البطالة، أنواعها

1)- تعريف البطالة:

يجمع الاقتصاديون والخبراء، وحسب توصيات منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه: كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى، وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب[1]، وليس كل من لا يعمل عاطلا، وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين، فحسب الإحصاءات الرسمية فإن العاطل عن العمل يجب أن يكون عمره يتراوح ما بين15 و64 عاما وأن يتوفر فيه

شرطان أساسيان، وهما: أن يكون قادرا على العمل، وأن يبحث عن فرصة للعمل[2]. كما تعرف البطالة بأنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج[3]، وتعرف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل: تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين16 و59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية[4]:

1- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر، - متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا، - يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

2)- أنواع البطالة[5]: يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة، يندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة:

1- البطالة السافرة: وتضم البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية. والبطالة الإجبارية بدورها تضم البطالة الاحتكاكية والدورية والهيكلية والموسمية.

2- البطالة المقنعة: هي وجود أعداد من الأيدي العاملة تزيد عن الحاجة الفعلية للمؤسسة، وهذا النوع من البطالة أصبح ظاهرة مُنتشرة في مُعظم مؤسسات القطاع العام والأجهزة الحكومية.

المحور الثاني: حجم البطالة في دول العالم(المتقدمة والنامية):

1)- حجم البطالة في دول العالم:

إن توقعات بعض الدراسات التي أجريت في ثمانينات القرن الماضي كانت متخوفة من أن يصبح عدد العمال العاطلين عن العمل في البلدان النامية حوالي مليار فرد عام 2000[6]، وفعلا جاء في كتاب آخر لنفس المؤلف لعام 1998 يؤكد أن هناك ما يقارب مليار عاطل عن العمل، موزعين على مختلف أنحاء المعمورة في حالة بطالة كاملة أو جزئية[7]، وهو ما يعادل حوالي30% من قوة العمل في العالم أجمع، مع العلم أن تقدير قوة العمل العالمية في عام 1995 كان 2,5 مليار رجل وامرأة في سن العمل[8]، فمعدل نمو البطالة أعلى بكثير من معدل نمو التوظيف في هذه البلدان، وللإشارة أن بعض الدراسات الدولية تستخدم سن العمل من16 سنة فأكثر حسب تعريفات منظمة العمل الدولية(ILO)[9].

2)- حجم البطالة في الدول المتقدمة

وقد عرفت البطالة تطورا في البلدان الصناعية المتقدمة منذ ما يزيد على ربع قرن من الزمان، حيث كانت تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش(أي جزءا من حركة الدورة الاقتصادية)، أما الآن فقد أصبحت البطالة مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي، تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى[10]، وفي هذا قال الاقتصادي فولفسبرج"(A.Wolfelspenger) ساخرا: إن ازدياد البطالة هو البرهان على نجاح الرأسمالية[11].

3)- حجم البطالة في الدول النامية:

أما في البلدان النامية فبدأت في الظهور على نحو واضح ابتداء من عقد السبعينيات وكان ظهورها منذ تلك اللحظة، واستمرار تفاقمها بعد ذلك، نتيجة لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية هي: فشل أنماط التنمية التي انتهجتها هذه البلاد، تفاقم مديونيتها الخارجية والآثار التي نجمت عن ذلك، والظروف المضطربة للاقتصاد العالمي وتنامي العولمة[12]، وخير دليل على خطورة هذه المشكلة هو تزايد ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول. وحاليا يشير التقرير الأخير للبنك الدولي عن التنمية 2013 أن 200 مليون شخص، أكثرهم من الشباب، عاطلون ويبحثون بدأب عن عمل، وهناك حوالي ملياري بالغ في سن العمل، أكثرهم من النساء، لا يعملون ولا يبحثون عن عمل، لكن عددا غير معروف منهم يتوقون للحصول على عمل[13]. وقد كان من المتوقع أن يدخل سنويا سوق العمل بالبلاد النامية حوالي 38 مليون فرد يبحثون عن فرص

للتوظف طبقا لتقديرات الأمم المتحدة[14]. أما فيما يتعلق بالعالم العربي فقد أشار رئيس مجلس الأعمال العربي إلى أن البطالة تعد أخطر مشكلة يواجهها العالم العربي في السنوات المقبلة، حيث أوضح أن نسبة البطالة العربية تتراوح ما بين30% و51%، وعلى النقيض من ذلك تستضيف الدول العربية في نفس الوقت أكثر من 12 مليون عامل أجنبي، وذلك وفقا للتقرير الصادر عن منظمة العمل العربية[15].

المحور الثالث: البطالة الريفية

1)- علاقة البطالة بالفقر

تشير العديد من الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة، فالربط بين الفقر والبطالة مؤكد، وفي أغلب الأحيان يتكلم الكثيرون عن هذه العلاقة مقتنعين أن إزالة البطالة ستزيل الفقر، وهناك تقارير للبنك الدولي حول تقييم الفقر في بعض البلدان تؤكد أن مشكلة الفقر والفقراء ليست دائمًا مشكلة بطالة وإنما في أغلب الأحيان هي مشكلة انخفاض في الأجور بالدرجة الأولى[16]، ودلت الإحصاءات عن الدول النامية أن من 47 إلى 65% من العاطلين عن العمل يتمركزون في أقل فئات الدخل، بمعنى أن 40% من نسبة البطالة في أدنى المستويات من الدخل يقابلها 15% من البطالة في أعلى المستويات من الدخل[17]، كما أن أغلبية من يسمون العاطلين يعملون في الواقع من 10 إلى 15 ساعة يوميا، من ستة إلى سبعة أيام في الأسبوع، ومشكلتهم ليست البطالة بقدر ما هي الأجور المنخفضة[18].

2)- هل البطالة هي ظاهرة ريفية أم حضرية؟

يمكن القول أن البطالة هي ظاهرة حضرية أكثر من كونها ظاهرة ريفية، وهذا لعدة أسباب أهمها:

1- أن الزراعة هي المهنة الأولى التي تستوعب القوة العاملة الريفية، التي توفر نسبة 20% من القوة العاملة المهرة وغير المهرة، إضافة إلى العمل(الأنشطة)غير الزراعي الذي شهد نموا يزيد ب 10% خلال الفترة 1980-2004 في دول أمريكا اللاتينية، مثلا الشيلي نسبة الوظائف في القطاع الزراعي 49% عام 2002، البرازيل 31% عام 2002، وزادت النسبة في بنغلادش .بمعدل 0,7% سنويا خلال التسعينات[19].

2- تصيب البطالة السافرة الدول الفقيرة وخاصة المناطق الحضرية، حيث أن عملية الهجرة الريفية إلى المدن وخاصة العواصم التي تشهدها غالبية الدول النامية الآن تحّول البطالة المقنعة في الريف إلى بطالة سافرة في المدن(الصفيح التي تحيط المدن الكبرى)، وتتراوح معدلات هذه البطالة السافرة في هذه الدول بين 10 و20% من القوة العاملة، ومن أكثر الفئات التي تصيبهم هي فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم يسن 15-25 سنة، والمتعلمين بوجه خاص[20]، وآثارها تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية.

3- ارتبط نشأة وظهور القطاع غير الرسمي بالحضر في بداية السبعينات في الدول النامية، حيث شهدت أعدادا هائلة من القوة العاملة في المناطق الحضرية، إذ تشير عدة دراسات إلى أن نسبة هذه القوة العاملة التي تخرط في هذا القطاع آخذة في التزايد، حيث تتراوح بين 30 و70% [21]، لكنه امتدّ ظهوره إلى الريف، حيث أن الدراسات الحديثة تركّز في دراسة أوضاع هذا القطاع هناك، وقد اتّضح أن له أهمية كبيرة في ظهور الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية، حيث أن التوظيف فيه، وخاصة في الأنشطة غير الزراعية، عادة يعملون بعيدين عن النقابات وعن التدخل الحكومي المباشر، إضافة إلى أنه نادرا ما يكون الريفيون في البلدان المتخلفة ضمن الذين تشملهم أحكام الحد الأدنى للأجور، إذ معظمهم يعملون في الأسواق الريفية وغير الرسمية، عكس العمال الحضر الرسميين الذين يشملهم هذا التشريع، وقد كان يشكل القطاع غير الرسمي حوالي 40% في الأنشطة غير الزراعية في سنتي 1980-1981[22]، ويتراوح نصيب العمالة المشتغلة في القطاع

غير الرسمي الذي تتركز فيه عمالة هؤلاء الفقراء العاملين، فيما بين20% و60% من إجمالي العمالة غير الزراعية في البلاد النامية، وفي دول أمريكا اللاتينية، أصبح القطاع غير الرسمي يخلق ثلاثة أرباع فرص العمل في هذه البلاد، وقد ارتفع نصيب العمالة المشتغلة في هذا القطاع من إجمالي العمالة غير الزراعية في دول أمريكا اللاتينية من 25% في عام1980 إلى 31% في عام 1989 [23]، وفي مصر كان القطاع غير الرسمي مسئولا عن توظيف 51% من العمالة الكلية عام1990، ثم زاد هذا التقدير إلى54% عام1998، هذا في الوقت الذي زاد فيه نصيب النساء في المشاركة في القطاع غير الرسمي من33% إلى39% في نفس الفترة وانخفض فيه نصيب الرجال من67% إلى61%، ويؤكد هذا الاتجاه على تأنيث القطاع غير الرسمي[24]، أما القطاع الخاص غير الزراعي فهو ثاني القطاعات الاقتصادية المشغلة للعمالة حيث يعمل به 30% من قوة العمل عام 1988، ثم قدّم 1,7 مليون فرصة عمل في هذه العشر سنوات.[25] وكانت البطالة المقنعة منتشرة في الأرياف وخاصة في القطاع الزراعي بالبلاد النامية في الخمسينيات من القرن الماضي نظرا لما يوجد به من فائض نسبي للسكان، يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة (نظرية آرثر لويس)، حيث كانت لها سيطرة قوية في الأدب الاقتصادي في تلك الفترة، إلا أنها لم يعد هذا المفهوم مقبولا في كثير من البلاد، حيث يرى الكثير من الباحثين أن البطالة في الأرياف هي بطالة موسمية وليست مقنعة، فالبطالة المقنعة انتقلت إلى قطاع الخدمات الحكومية، فهي عادة منتشرة في المدن كموظفي الحكومة[26].

كذلك لو نظرنا إلى الإحصاءات والبيانات في عدة دول يتبين لنا أن البطالة هي ظاهرة حضرية أكثر منها ريفية، حيث يشير تقرير الإيفاد(IFAD) لعام 2007 أن البطالة الريفية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بلغت في السنوات الأخيرة 14% مقارنة بمعدل عام للبطالة قدره 13%، ومما يلفت النظر أن هذين المعدلين يعكسان أوضاع البطالة في عدد من بلدان الإقليم التي تقل فيها البطالة الريفية عن البطالة الحضرية، ويمكن عزو ذلك إلى انتشار البطالة المقنعة والعمالة الناقصة في المناطق الريفية، وقد يكون لذلك علاقة بالهجرة من الريف إلى المدينة وهو ما يضخم معدلات البطالة في المدن حيث تتراجع باستمرار فرص العمل المتاحة. ويمكن اعتبار هذا نوعاً من نقل الفقر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وحول الحضرية[27]، فعلى سبيل المثال، في المغرب، هناك تفاوت في معدلات البطالة بين الريف والحضر، حيث أم معدلات البطالة في الحضر أعلى مما هو في الريف، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول06: معدل البطالة بين الحضر والريف خلال الفترة 2000-2006، %

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	[28]2011	2012
المعدل الوطني	13,4	12,3	11,3	11,4	10,8	11,0	9,7		
الحضر	21,4	19,5	18,3	19,3	18,4	18,3	15,5	13,0	13,2
الريف	5,0	4,5	3,8	3,4	3,1	3,6	3,7	3,4	3,6

Source : Najat El Mekkaoui de Freitas : L'épargne des ménages au Maroc :Une analyse macroéconomique et microéconomique, Rapport d'étude, Eurisco Université Paris Dauphine, Cahier de recherche n° 2008- 05, P 37.

إضافة إلى أنه ارتفعت نسبة السكان النشطين العاطلين إلى 0,9% أي من مليون و28 ألف عاطل عام 2011 إلى مليون و 38 ألف عاطل عام 2012، أي زيادة 10 آلاف عاطل في سوق العمل، حيث 7آلاف من الحضر مقابل 3 آلاف في الريف[29]، وفي مصر، ارتفعت نسبة البطالة في الريف بمعدل أسرع من ارتفاع المعدل على المستوى الوطني، فقد ارتفعت من 6,7% عام 1976 إلى 13,7% عام 1986، في حين ارتفعت تلك النسبة في المناطق الحضرية من 10,5% إلى

15,8% في نفس الفترة[30]، وحسب إحصائيات 2004 للإحصاء في مصر، أن العمالة الريفية بلغت حوالي13 مليون نسمة بينما في الحضر9,61 مليون نسمة من قوة العمل البالغة حوالي 22,61 مليون نسمة، أي بنسبة حوالي 57,4% في الريف و42,6% في الحضر، وهي نسبة مساوية تماما لنسبة السكان الريفيين والسكان الحضريين على التوالي، وبالرغم من تساوي العمالة في الريف والحضر، إلا أن الريف بالرغم من ذلك يتسم بمعدل بطالة أدنى من الحضر، حيث تبلغ نسبة البطالة في الريف 10,27% فقط مقارنة بنسبة 13,78% في الحضر[31]. وسجلت الجزائر في عام2010 معدل بطالة بنسبة 10,6% في المناطق الحضرية مقابل 8,7% في المناطق الريفية، كما أنها مرتفعة بين الذكور في الحضر 8,6% مقابل 7,2% في الريف حتى نهاية عام 2010[32]، وفي موريتانيا بلغت معدلات البطالة في الريف28,8%، في حين بلغت في الحضر 34,3%، وذلك في عام2004، وهو أعلى من المعدل الوطني الذي بلغ 31,2% [33]، وفي إقليم جنوب كيفو(هي مقاطعة من مجموع 11 مقاطعة لجمهورية كونغو الديمقراطية)، حيث بلغت نسبة البطالة في الريف 6,9% في حين بلغت معدلات البطالة الحضرية 22,2%، أي أكثر من ثلاث أضعاف في الريف[34].

3)- ارتفاع معدلات البطالة في فئة الشباب المتعلم

تشير الدراسات أن فئة الشباب هي الشريحة الكبيرة التي تعاني من البطالة، فاستناداً إلى منظمة العمل الدولية فإن معدلات بطالة الشباب في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مرتفعة مقارنة بأي إقليم آخر في العالم(25,6% عام 2005)، و53% حسب البنك الدولي عام2004[35]، ثم انخفض حسب آخر إحصائيات منظمة العمل العالمية لعام 2008، حيث بلغ متوسط معدل البطالة 9,5% مقابل5,9% للعالم، ورغم هذا الانخفاض إلا أنه يبقى المعدل الأعلى ما بين مناطق العالم، وباستثناء دول مجلس التعاون الخليجي فإن معدل البطالة العربي يرتفع إلى 13% [36]، وفي مصر يمثلون الشباب وهم حديثي التعطل أكثر من 92% من العاطلين، ولا ننسى أن هناك نوع آخر من البطالة وهي منتشرة في أوساط الشباب المتعلمين، ويطلق عليها البعض بطالة المتعلمين، وهي وجود فائض ملموس في القوى البشرية المتعلمة من خريجي المدارس والجامعات على ما يتطلبه سوق العمل ويقوم فعلا بامتصاصه[37]. والجدول التالي يبين البطالة حسب المستوى التعليمي في بعض الدول النامية:

الجدول07:البطالة حسب المستوى التعليمي في بعض الدول النامية، %

الدولة	الجزائر	تونس	غانا	كينيا	زيمبابوي	ماليزيا	الهند	أندونيسيا	ساحل العاج
السنة	1989	1989	1988	1986	1987	1985	1989	1985	1985
أمية	9,2	11,2	3,4	13,5	1,6	4,7	2,0	0,6	1,0
ابتدائية	24,2	20,4	7,6	15,6	6,8	22,9	3,0	1,5	5,2
ثانوية	28,9	17,4	13,5	22,2	11,6	30,6	9,0	7,5	21,7
بعد الثانوية	5,8	5,2	14,7	5,4	غير متاح	3,9	12,0	5,3	13,7

المصدر: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص326.

وهكذا يمكن إرجاع هذا الخلل في العلاقة بين المستوى التعليمي والبطالة إلى هيكل الاقتصاد وإلى البنيان الاجتماعي والإداري من ناحية وطبيعة النظام التعليمي وتأهيل الخريجين من ناحية أخرى. ولا شك أن استمرار ظاهرة البطالة وتفاقمها، كان نتاجا لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية هي[38]:

1- فشل أنماط التنمية التي انتهجتها هذه البلاد.

2- تفاقم مديونيتها الخارجية والآثار التي نجمت عن ذلك.

3- الظروف المضطربة للاقتصاد العالمي وتنامي العولمة، ولا شك أن الصدمات الاقتصادية المتتالية مثل انخفاض أسعار البترول، والكساد العالمي، والتباطؤ الاقتصادي الناتج عن أحداث 11سبتمبر2001، تدخل ضمن العامل الثالث، فهي تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، فقد أدت الأزمة الأخيرة إلى فقدان22 مليون شخص لوظائفهم لينضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل خلال عام واحد، وهبط معدل نمو الحجم الإجمالي للعمالة، الذي كان يتأرجح حول1,8% سنوياً قبل عام2008، ليصل إلى أقل من0,5% في عام2009، وبحلول عام2011 لم يكن المعدل قد عاد بعد إلى ما كان عليه مستواه قبل الأزمة[39].

المحور الرابع: آثار البطالة الريفية

تجدر الإشارة إلى أن بروز الاهتمام بحالة التعطل عند الأفراد وتأثيرها على المجتمع من حيث الدراسة والتحليل منذ القرن التاسع عشر، وذلك عندما عمد جاهودا وآخرون(Jahoda et al ;1993) إلى وصف الآثار المدمرة للبطالة في إحدى مدن النمسا، وتزامنت هذه الدراسة مع حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها دول أوروبا بشكل عام خلال عام 1930[40].

ويمكن تلخيص آثار البطالة الريفية كالتالي:

1)- الآثار الاجتماعية:

أما الآثار الاجتماعية، فلا شك أن البطالة لها من الأضرار على الشخص المعطل ما يمكننا جميعا أن نراه ونتوقعه، إذ تؤكد الإحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم، حيث كشف تقرير أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة وبحوث الإحصاء حول الحالة الاجتماعية في مصر عن أن عدد عقود الزواج خلال عام 2004 قد انخفض إلى 491 ألف عقد مقابل511 ألف عام2003، وذلك بالرغم من تزايد عدد السكان[41]. وثبت أيضا أن استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة، كثيرا ما يدفع الفرد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب، وربما تدفعه إلى الانتحار، فضلا عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف[42]، بل وجد أن69% ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل، وتتأكد أهمية العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والجريمة في المجتمع وقد أثبتت نتائج الدراسة المسحية التي قام بها آيزنر لسبعة مجتمعات أوروبية خلال عشرة أعوام، أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة، وأكدت دراسة أخرى عن تحليل وتقييم العلاقة بين الجريمة والشباب العاطلين عن العمل خلال الفترة الزمنية 1958-1990 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن سوء الأوضاع الاقتصادية يعد المسؤول الأول عن ارتفاع معدلات الجريمة[43]، كما أن تدهور مستوى المعيشة الذي يرافق حالة التعطل عادة ما يؤدي إلى سوء الأحوال للعاطل ومنْ يعولهم، ومن ثم إلى احتمال ارتفاع حالات الوفاة المبكرة[44].

2)- الآثار النفسية والصحية

أما الآثار النفسية والصحية، فقد أشار هارفي برنر في دراسته التي أعدها حول تقدير آثار التغيرات الاقتصادية في الصحة العامة، والحياة الاجتماعية في الولايات المتحدة إلى أن زيادة معدل البطالة، غالبا ما يؤدي إلى تدهور عام في الصحة الجسدية والعقلية وإلى خفض متوسط عمر الإنسان، مما يعني أن البطالة تسهم في ارتفاع معدل الوفيات .كذلك أشار إلى أن ارتفاع معدل البطالة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة والعنف، ولعله من الطريف الإشارة إلى أنه وجد أن كساد عام 1974 قد

أدى إلى زيادة عدد المرضى في المصحات العقلية بنسبة 6%، وأثبت الدكتور هاري ماورر إلى أن ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1% واستمرار ذلك مدة ست سنين من شأنه أن يؤدي إلى وجود 37 ألف حالة وفاة مبكرة في الولايات المتحدة[45]. كما وجد أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم.

3)- الآثار الأمنية والسياسية:

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة و التي يكون قد نفذ صبرها و لم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها، فإنهم يلجئون لرفع الشعارات، بل تدفعهم الحالة الاجتماعية السيّئة إلى التخريب وتدمير الممتلكات الدولة، ومع ذلك لا يمكن لومهم ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة، وهذا ما نلاحظه في كل أنحاء دول العالم، وخاصة الدول العربية(أحداث الربيع العربي2011)، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ وقد ثبت أن للعدالة الاجتماعية بعدا اقتصاديا مهما في مواجهة قضية التخلف والبطالة[46].

4)- الآثار الاقتصادية

أما عن الخسائر التي يتحملها الاقتصاد القومي، فهي كثيرة ومتعددة، يأتي في مقدمتها ما تمثله البطالة من إهدار في قيمة العمل البشري، من المعروف أن العلاقة بين البطالة والإنتاج تعرف بقانون أوكان(Okun's Law)، والذي ينصّ على أن الزيادة في معدل البطالة بنسبة1% تسبب انخفاضا في الناتج الوطني الكلي الحقيقي بمقدار2%[47]، فقد قدر بول ساموسلسون ووليم نورد هاوس، على سبيل المثال، حجم هذه التكلفة أو الخسائر خلال سنوات الركود المختلفة التي مر بها الاقتصاد الأمريكي منذ أزمة الكساد الكبير وحتى النصف الأول من الثمانينيات، ففي سنتي الكساد 1930-1939 بلغت معدل البطالة 18,2% أدت إلى فقدان الاقتصاد الأمريكي ما مقداره 2850 مليار$ بأسعار1988، وبما نسبته 38,5% من الناتج القومي الإجمالي الذي تحقق خلال هذه الفترة، وفي فترة 54-60 بلغ متوسط البطالة 5,2% أدى إلى فقدان 46 مليار$ من الناتج، وفي الفترة 75-84 ارتفع متوسط معدل البطالة إلى 7,7% ضاعت قيمة 1354 مليار$ بما نسبته 3,6% من الناتج القومي[48]، كما تؤدي البطالة إلى قلة الإنفاق، وكلما ازدادت البطالة وفصل العاملون من أعمالهم كلما قل الإنفاق مرة أخرى، ويترتب على ذلك خروج المزيد من العاملين من عملهم نظرا لقلة الاستثمار الناتج عن قلة الإنفاق وضعف الطلب على السلع والخدمات.[49]

خـــاتمة

يمكن إرجاع الخلل في العلاقة بين المستوى التعليمي والبطالة إلى هيكل الاقتصاد وإلى البنيان الاجتماعي والإداري من ناحية وطبيعة النظام التعليمي وتأهيل الخريجين من ناحية أخرى، ولهذا يجب على الدول النامية وخاصة العربية منها أن توجه برامج مواجهة البطالة إلى الشباب، ولا شك أن استمرار ظاهرة البطالة وتفاقمها، كان نتاجا لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية هي[50]:

- فشل أنماط التنمية التي انتهجتها هذه البلاد.
- تفاقم مديونيتها الخارجية والآثار التي نجمت عن ذلك،
- الظروف المضطربة للاقتصاد العالمي وتنامي العولمة.

حيث أن الصدمات الاقتصادية المتتالية مثل انخفاض أسعار البترول، الكساد العالمي، والتباطؤ الاقتصادي الناتج عن أحداث11سبتمبر2001، تدخل ضمن العامل الثالث، فهي تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، فقد أدت الأزمة الأخيرة إلى

فقدان22 مليون شخص لوظائفهم لينضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل خلال عام واحد، وهبط معدل نمو الحجم الإجمالي للعمالة، الذي كان يتأرجح حول1,8% سنوياً قبل عام2008، ليصل إلى أقل من0,5% في عام2009، وبحلول عام2011 لم يكن المعدل قد عاد بعد إلى ما كان عليه مستواه قبل الأزمة[51]. وللتصدي لهدر الكفاءات العلمية البطّالة، يقرر الدكتور وزّان ما يلي: يتطلب حماية مواردنا وثرواتنا العلمية وتطويرها والاستفادة من إمكاناتها وإبداعها، وإصدار تشريعات وتنفيذ سياسات تحمي هذه الكوادر من البطالة، وتحد من استيراد التقنيات الجاهزة، من أجل أن تكون هناك سياسات التدريب وإعادة التدريب التي لها معنى، وإلا ففي الاقتصاديات التي تتسم بسرعة التقدم التكنولوجي، يبدو أن سياسات التدريب وإعادة التدريب لا معنى لها، وقد تساءل جيريمي ريفكين، على سبيل المثال، في حالة الاقتصاد الأمريكي: التدريب على ماذا إذا كانت الآلات المتقدمة تحل –تقريبا- مكان جميع أنواع العمل الإنساني؟[52]

الهوامش والمراجع :

1: د.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة-تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة(226)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1998، الكويت، ص 15.

2: د.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، نفس المرجع السابق، ص 14.

3: محمد نداء الصوص، الاقتصاد الكلي، دار اجنادين للنشر والتوزيع، 2007، الرياض، ص67.

4: Bureau International du Travail .La normalisation du travail, (Nouvelle série 53;1953; Genève; PP 48-49.

5: انظر رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ص 22-30.

6: د.رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة(84)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1984، الكويت، ص 08.

7: د.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، نفس المرجع السابق، ص 10.

8: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1995، ص 21.

9: دوخي عبد الرحيم الحنيطي، دراسة العلاقة بين البطالة والنوع الاجتماعي في مجتمع البادية الجنوبية الأردنية، المجلة الأردنية في العلوم الزراعية، المجلّد03، العدد 03، 2007، الجامعة الأردنية، الأردن، ص ص 332-349.

10: د.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، نفس المرجع السابق، ص 10. هذه تسمى حالة الركود التضخمي، وهي وصف حالة الاقتصاديات المعاصرة التي تشهد ارتفاع التضخم والبطالة في نفس الوقت.

11: نفس المرجع السابق، ص 441.

12: نفس المرجع السابق، ص 93.

13: البنك الدولي، الوظائف 2013- عرض عام – واشنطن، ص 3-5.

14: د.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره ، ص 88.

15: د. محمد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية- دراسة ميدانية تحليلية- المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد26، العدد51، ص ص 143-185.

16: صابر بلول: السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25- العدد الأول 2009، جامعة دمشق، ص ص553- 587،

17: ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة ومراجعة: محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض،2006، ص 330.

18: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة(142)، المجلس الوطني للثقافة والفنون، أكتوبر 1989، ص 313.

19: البنك الدولي، الزراعة من أحل التنمية 2008، مرجع سبق ذكره ، ص 275.

20: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص 322.

21: ميشيل تودارو، نفس المرجع السابق، ص351.

22: عبد سعيد عبد إسماعيل: التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 2001. ص 310.

23: د.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

24: أ.د محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 180.

25: أ.د. نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 178.

26: د.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره ، ص29 وص39-40. وانظر أيضا التنمية الاقتصادية لميشيل تودارو، ص 328.

27: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الفاو: حالة الفقر الريفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2007، ص 24-26 .

28: سنة 2011 و 2012 مقتبسة من مديرية الإحصاء، قسم البحوث حول التشغيل، النشاط، الشغل والبطالة، الفصل الرابع 2012، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب، ص 22 وص 24.

29:Direction des Etudes et des Prévisions Financières(DEPF) ; Tableau de bord social ; Juillet 2013 ; Royaume du Maroc ; P IV.

30: عبد سعيد عبد إسماعيل: التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره ، ص 313

31: أ.د. نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره ، ص 174. وانظر جدول (5-8) من الاقتصاد السياسي للبطالة للدكتور زكي رمزي ص 137، ترى أن البطالة الحضرية أعلى من البطالة الريفية في عدة محافظات مصرية

32: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل2012)،حالة المدن العربية 2013/2012- تحديات التحول الحضري- الطبعة الثانية، ديسمبر2012، نيروبي، كينيا، ص 94.

33: محمد عبد الرحيم بن حمّادي، الخصائص الاقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا مقارنة ببعض الدول العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد47، صيف 2009، بيروت، ص ص 155-170.

34: PNUD RCD2009; Unité de lutte contre la pauvreté, Province de sud kivu, Profil résumé pauvreté et conditions de vie des ménages, MARS 2009. P 08.(RCD= République démocratique congo).

35: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الفاو: حالة الفقر الريفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2007، ص 25.

36: د. بلقاسم العباس، حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية، سلسلة مجلة جسر التنمية، العدد 98، ديسمبر 2010، السنة التاسعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 02.

37: د. زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، www.kotobarabia.com

38: د.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره ، ص 93.

39: البنك الدولي، الوظائف 2013- عرض عام – واشنطن، ص 20.

40: د. محمد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية- دراسة ميدانية تحليلية، مرجع سبق ذكره ، ص 144.

41: أ.د. نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره ، ص 185.

42: د.رمزي زكي: البطالة في الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره ، ص 418.

43: د. محمد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية- دراسة ميدانية تحليلية، مرجع سبق ذكره ، ص 161.

44: د.رمزي زكي: البطالة في الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره ، ص 418.

45: المرجع نفسه، ص 444.

46: د. رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، مرجع سبق ذكره ، ص 398- 400.

47: أ.د. نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره ، ص 183.

48: د.رمزي زكي: البطالة في الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره ، ص419.

49: أ.د. نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره ، ص184.

50: د.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره ، ص 93.

51: البنك الدولي، الوظائف 2013- عرض عام – واشنطن، ص 20.

52: د.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 447.